

## النقلة النوعية أمل منشود ...

### هل تتحقق في ما تبقى من عقد التسعينات ؟

كان صاحب السمو أمير البلاد، محفزاً للأمل في إحداث " نقلة نوعية " مع ولوجنا عقد التسعينات في خطابه المهم الذي ألقاه بتلك المناسبة في يناير 1990 قبيل الغزو والاحتلال بسبعة أشهر ولئن جاءت كارثة الاحتلال لتعميق ذلك التطلّع المشروع، فإن صاحب السمو، رغم ذلك وهو يلقي كلمته السامية في مندوبية المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة خلال محنة الاحتلال (أكتوبر 1990) لم يفته التأكيد على ما كان يتطلع إليه من إحداث " نقلة نوعية " حتى في تلك الظروف، عندما قال: " التحرير هو هاجسنا وشاغلنا جميعاً، ولا بد لنا أيضاً من التركيز على كويت المستقبل، التي ستكون بإذن الله أكثر عزّة وشموحاً واستقراراً وأمناً، لأن ما قدّمه الشعب الكويتي من تضحيات في هذه المحنة سيكون ركائز قوية وصلبة لإنطلاقه كويتيّه وثّابة في جميع المجالات نحو مستقبل أفضل " .

والآن وحيث ينتهي بنا النصف الأول من عقد التسعينات دون أن يتحقق ما كنا نصبو إليه من "نقلة نوعية" فنحن مع ذلك على ثقة أكيدة من أمرين:

**أولهما:** أن صاحب السمو عندما تحدّث عن تطلّعه نحو إحداث النقلة النوعية، كان يأمل من أطراف المجتمع الكويتي، الحكم والسلطات الدستورية والمسؤولين والمواطنين التفافاً نحو تحقيق هذا التطلع وتعبئه لطاقت المجتمع ومقدرات البلاد نحو المضي بخطوات أكيدة باتجاه المستقبل والتنمية .

**ثانيهما:** إن مصلحة الكويت، حُكماً ومؤسسات دولة ومناشط اقتصاد وأفراد، كانت ولا تزال متوافقه مع ضرورة إحداث هذه النهضة المنشودة، التي لا تمثل خياراً من بين خيارات بل سبيلاً وحيداً لتجاوز الاختلالات البنيوية التي تواجهها البلاد في مختلف الأصعدة .

ولكننا عندما ننظر إلى واقع الحال ، نجد أن هناك بوناً شاسعاً بين ما كان يتطلع إليه صاحب السمو الأمير من إحداث " نقلة نوعية " وبين ما وصل إليه الحال من جهة وما يتجه نحوه القرار الحكومي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى .

والواجب الوطني يقتضى وقفة جادة لتفحص الأسباب والظروف والملابسات التي أعاقَت التوجه نحو تحقيق التطلُّع المنشود في إحداث تلك النقلة ، ولئن كان هناك من يضع كارثة الغزو والإحتلال سبباً فنحن نوافقهُ جزئياً ، ولكننا لا نراه السبب الأُوحد ، بل لربما كان الأمر يتطلب بعد التحرير توجهاً جدياً نحو بناء الكويت الجديدة على أسس جديدة ، ولئن كان هناك من يحاول أن يلقي بالمسؤولية على عاتق هذا الطرف أو ذاك ، فإن الأمر ليس مسؤولية حكومية فحسب ، رغم أن الطرف الحكومي كسلطة تنفيذ وكجهاز إداري مسؤول مباشر عن أي إخفاق أو عجز ، إلا أن هناك مسؤولية اجتماعية عامة لا يمكن إغفالها ، تتمثل في موقف المجتمع ومناشط الاقتصاد الخاص تجاه ما يفترض تحقيقه من " نقلة نوعية " مفترضة ، ذلك أن شيوع القيم الاستهلاكية غير المبررة والموقف السلبي تجاه العمل ، والاعتماد على الدولة محركاً رئيسياً للاقتصاد ودافعاً أوحد للتنمية تجعل من العسير القول بأن المجتمع لا يتحمل أدنى مسؤولية تجاه عدم الالتفات الجاد نحو إحداث نقلة نوعية حقيقية ، وبخاصة في ظل واقع المشاركة الشعبية عبر الأطر الدستورية .

إن طاقات المجتمع الكويتي والمقدرات العامة في الكويت ، وموقعها وما يمكن استعادته من روح عميلة لدى المواطن الكويت ، تجعلنا على ثقة بأن إمكانات النهوض متوافرة ، لو أحسنت تعبئتها وتم ربطها باتجاه تنموي واضح يقود الكويت نحو النهضة المنشودة والنقلة النوعية المأمولة .

ولعل هناك حقائق وثوابت ومتطلبات لا يمكن التوجه نحو إحداث النهضة بدون تفهمها والارتكاز عليها والأنطلاق منها :

- ان هناك أزمة عميقة تواجهها دولة الرعاية والرفاه .
- الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والواقع الاجتماعي التي تتطلب معالجات هيكلية وليس مجرد إصلاحات عابرة ، خاصة وأنه من الترف افتراض أن هناك فرصة وفسحة من الوقت للإستمرار في النهج والسياسات المتبعة ذاتها التي أثبت فشلها وعجزها وأصبح من الضروري تجاوزها .

- إن القرار السياسي هو محور الإصلاح والنهضة ، مما يتطلب تعاملًا جدياً مع طرائق اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه .
- إن مسؤولية النهوض مسؤولية وطنية اجتماعية .
- إن الأسس الدستورية ومبدأ سيادة القانون واحترام قيمة العمل والإلتزام بأسس العدل الاجتماعي والأستناد الى القيم الروحية، تمثل الإطار المرجعي لأية نقلة نوعية جادة أو نهضة مأمولة .

والسؤال - ترى هل سيكون النصف الثاني من عقد التسعينات أوضح استجابة في تحقيق النقلة النوعية ؟ ... هذا ما نأمله ونتمناه .